فبراير/شباط - مارس/آذار 2016

منظمة العفو الدولية

سوريا: أصوات في محنة

نشرة شهرية حول أزمة حقوق الإنسان في سوريا

مدنيون ينظفون الشوارع من أنقاض المباني المتضررة في اليرموك، جنوبي دمشق، 12 فبراير/شباط 2014 © REUTERS/Mohamad Mohamad

"لم تكن هناك كهرباء لتشغيل المراوح، وكان على الممرضين العمل في ورديات متتالية للقيام بالإنعاش القلبي الرئوي، والإبقاء على حياة المرضى- حتى أثناء العمليات الجراحية"

أبو العبد*، المتطوع الطبي في مخيم اليرموك المحاصر، بجنوب دمشق، يروي لمنظمة العفو الدولية الكفاح اليومي لتوفير الرعاية الصحية في المخيم

ظل الحي الذي كان ذات يوم يعج بالحياة يخضع لحصار قوات الحكومة السورية والقوات الحليفة منذ ديسمبر/كانون الأول 2012، عندما قصفت الطائرات الحربية اليرموك، فدفعت آلاف الأشخاص إلى الفرار. وبقيت حفنة من العاملين الطبيين لخدمة السكان الذين كان عددهم يتناقص باطراد ويصيبهم الوهن، وبين هؤلاء أبو العبد. وبحلول مارس/آذار 2014، كان ما لا يقل عن 194 شخصاً قد فارقوا الحياة هناك بسبب شح الطعام وعدم كفاية الرعاية الطبية، وفق ما وثّقته منظمة العفو الدولية في تقريرها المعنون: *انتزاع الحياة من جوف اليرموك: جرائم الحرب ضد المدنيين المحاصرين*. وفي مخالفة صريحة للقانون الدولي الإنساني وقرار مجلس الأمن الدولي 2139، يستمر فرض الحصار على نحو 6,000 شخص ما زالوا في المخيم.

مشكلات أمنية وهجمات ضد المستشفيات والعاملين الطبيين

أبلغ أبو العبد منظمة العفو الدولية أن العاملين الطبيين ظلوا يواجهون تحديات أمنية، ليس فحسب من قبل القوات الحكومية، وإنما أيضاً من قبل آخرين بينهم "الجيش السوري الحر"، وهو ائتلاف فضفاض من الجماعات المسلحة المناهضة لحكومة بشار الأسد، وكذلك "جبهة النصرة"، الفرع السوري للقاعدة، والجماعة التي تطلق على نفسها اسم "الدولة الإسلامية" (داعش):

"دأب الجيش السوري الحر على الإغارة على المستشفى بانتظام للاستحواذ على المؤن وإجبار الأطباء على ترك مرضاهم والتركيز على علاج الجرحى من مقاتليه. يتصرفون بتهور ويلوثون غرف العمليات المعقمة، معرضين من يخضعون للعمليات الجراحية للإصابة. كما اعتدوا على أفراد الفرق الطبية وأطلقوا النار على سائق سيارة إسعاف وسرقوها- واستخدموها لنقل الأسلحة والذخائر. وعندما تمكنا من استردادها، كانت في حالة يرثى لها واحتاجت إلى الكثير من العمل لإصلاحها. كما ارتفعت أسعار الوقود كثيراً وأصبح من الصعب الوصول إلى المرضى. وجعلت الحالة الأمنية من شبه المستحيل تشغيل سيارة الإسعاف بسبب الجماعات المسلحة ونقاط التفتيش العسكرية والطرق المغلقة وقواعد المنظمات المسلحة واستمرار القنص. وعندما كانت تتعطل، كان الأمر يستغرق أياماً في معظم الأحيان للعثور على ميكانيكي مستعد لإصلاحها. وكان الخطر ماثلاً طوال الوقت في أن يتم اختطاف سيارة الإسعاف، وأسر المساعدين الطبيين ونقل الأسرى إلى مناطق العدو. حيث كانت إحدى سيارات الإسعاف قد دمرت ببرميل متفجر قرب المستشفى.

"اقتاد النظام الدكتور علاء الدين يوسف عند بوابات مخيم اليرموك، ولم نسمع عنه شيئاً منذ ذلك الوقت. كما قبضت قوات النظام على عدد من المرضين عندما غادروا المخيم للقيام ببعض الفحوصات. ثم قتلوا بعد ذلك في حجز قوات النظام. وقتل عاملون صحيون آخرون في اليرموك جراء الإصابة بقذائف الهاون والصواريخ وشظايا القنابل ونيران القناصين [أثناء قيامهم بعملهم...]

"كما اختطفت جبهة النصرة موظفين طبيين وعذبت واحداً منهم على الأقل. قامت بالإغارة على مخزوننا من المواد الطبية تحت التهديد بالقتل. وحاولت جبهة النصرة إغلاق مستشفى فلسطين، المرفق الطبي الرئيسي الذي كان لا يزال يعمل، بسبب الاختلاط بين الرجال والنساء فيه. ومنعت بعض الممرضات من العمل في مبنى المرفق بسبب طريقتهن في اللباس. كما اختطفت جبهة النصرة عدداً من الموظفين، بمن فيهم وسام الغول، التي عذبت لعدة ساعات ".

نقص في العاملين الطبيين ومخزون المواد الطبية

"لم يكن لدينا مخزون من أكياس الدم والمصل والمضادات الحيوية والمسكنات. كما لم تكن لدينا التسهيلات للقيام بفحوصات الدم بصورة دقيقة. كنا نلجأ إلى التقديرات في معظم الأحيان، حتى في حالات العمليات الجراحية. وفي كثير من الأحيان، كان الممرضون، وليس الأطباء، هم الذين يثبتون الأنابيب في صدور المرضى، ودون تصوير بالأشعة السينية لأن قسم الأشعة كان قد أغلق، في غياب الكهرباء أو الفيديو. وكانوا يعتمدون ببساطة على الفحوصات السريرية، وعلى فحص الصدر بالسماعة الطبية، والاستعاضة عن الأجهزة العادية بجرة متنقلة مؤقتة ثبتت أنابيب شفافة في ثقوبها .

"كنا نثبت قوالب الجبس على الأطراف المصابة دون تصويرها بالأشعة السينية، بالاعتماد كلياً على المهارات الفسيولوجية. ولم يكن هناك تيار كهربائي لتشغيل المراوح، وكان على الممرضين العمل في ورديات متتالية للقيام بالإنعاش القلبي الرئوي، للإبقاء على حياة المرضى- حتى أثناء العمليات الجراحية. وفي كثير من الأحيان، انتهى بنا الأمر إلى فقدان المريض، ونادراً ما كان المرضى يتحسنون. كان هناك نقص في الضمادات. ونقص في أطباء الاختصاص .

"وكنا نجبر على القيام ببعض المهام، بما في ذلك عمليات الإجهاض والجراحة، دون تيار كهربائي أو معدات مناسبة أو أدوات معقمة. وكنا فوق ذلك نعاني من وابل من عمليات القصف التي كانت تؤدي إلى انقطاع المياه وتتسبب بمشكلات إضافية .

"وكان هناك العديد من حالات الإدخال لمصابين بحروق نتيجة إحراق الناس مواد بلاستيكية طلباً للدفء [بسبب شح وقود التدفئة الناجم عن الحصار]. وكان هذا أمراً خطراً لأن البلاستيك يمكن أن يشتعل ويؤدي إلى حروق شديدة لمساحات كبيرة من الجلد، مما أدى في بعض الأحيان إلى الوفاة. ويمكن لعلاج الحالات الشديدة أن يستغرق شهرين كاملين أو أكثر أحياناً، ولم يكن لدينا ما يكفي من مراهم الحروق والمضادات الحيوية والمسكنات، أو الشاش وغرف المعالجة المعقمة. وكنا نقسّم ما لدينا على حصص للمعالجة حتى نتمكن من طلب المشورة من الخارج ونصنع علاجاتنا الخاصة بنا للحروق وكذلك الشاش. وكنا نستقبل ما يقرب من 17 ضحية للحروق كل شهر. كما كان علينا معالجة ناجين من التعذيب .

"ولم يكن المستشفى قادراً على إدخال العدد الكبير من المرضى الذين كانوا يتدفقون عليه، وبخاصة عندما كان يتعرض للقصف. كان لدينا نقص شديد في عدد العاملين، ما حد من قدرتنا على تقديم العلاج المناسب والقيام بإجراءات طبية من قبيل سحب السوائل من صدور المرضى وخياطة الجروح ومعالجة الكسور وتقديم العلاج لمرضى السرطان والأدوية المساندة لجراحاتهم، ونقل الدم، وإخراج الشظايا، والتعامل مع الأعراض الجانبية لبعض العلاجات، كالإدمان والاعتماد على الدواء والهلوسات ونوبات الصرع. وكثيراً ما كنا نضطر إلى استعمال أدوية منتهية الصلاحية أو علاجات غير مناسبة.

"وكان سكان اليرموك مضطرين للتعامل مع أمور كالالتهابات والإسهال وسوء التغذية والجفاف، نظراً لاضطرار الناس إلى الاعتماد على سبل غير صحية للبقاء، كالشوكولاتة المصنوعة في مصنع محلي والأعشاب التي لا تأكلها سوى الأبقار وغيرها من المواشي عادة. وأدى ذلك إلى ارتفاع معدلات الإصابة بأمراض الجهاز الهضمي ولم يكن بيدنا ما نفعله. كنا عاجزين عن معالجة الحالات النفسية المرضية المزمنة أو الطارئة. وكان علينا أن نتعامل مع ارتفاع معدلات العنف الأسري، التي كان معظم ضحاياها من الأطفال. كما عانى الأطفال من الإهمال، وترك بعضهم لشأنهم. فعثر على طفل وليد ملقى بين النفايات، ولم يكن عمره يزيد عن يوم واحد، ولكنه أنقذ بحمد الله. حاولنا أن نبعث بالمواليد الجدد ممن يعانون من مشكلات في التنفس وغيره إلى الحضانات في دمشق، ولكن النظام رفض. واضطررنا إلى العناية بهؤلاء المواليد وإلى تثبيت الأنابيب لهم واستعمال طرق غير مألوفة للإبقاء على حياة بعضهم. غير أن عدداً منهم لم يستطع الصمود في هذه الظروف .

"على الرغم من كل هذه الحاجات، اضطررنا إلى إغلاق بعض الخدمات المهمة- إذ لم يعد بالإمكان تشغيل قسم الأشعة ووحدة العناية المركزة والمراوح وأقسام علم الأمراض والمختبرات التحليلية...

"وكان العديد من المهنيين الطبيين يبقون لأيام دون طعام وكل ما يقتاتون به هو أطعمة مصنعة لا يتناولون سواها مرة كل يومين. كنا نجمع أجساداً من الشوارع وندفن من فارقوا الحياة، ونقدم أقراص الكلور إلى الأسر القريبة منا لتعقيم مياه الشرب. وجهدنا كي نبقي المخيم نظيفاً ونسجل المواليد والوفيات، وحاولنا تزويد المدنيين بأقصى رعاية طبية ممكنة، وأكثر من هذا بكثير .

*تم تغيير الاسم لحماية هويته

تسليط الضوء على حالة: باسل خرطبيل

مهندس برمجيات اختفى قسراً من السجن

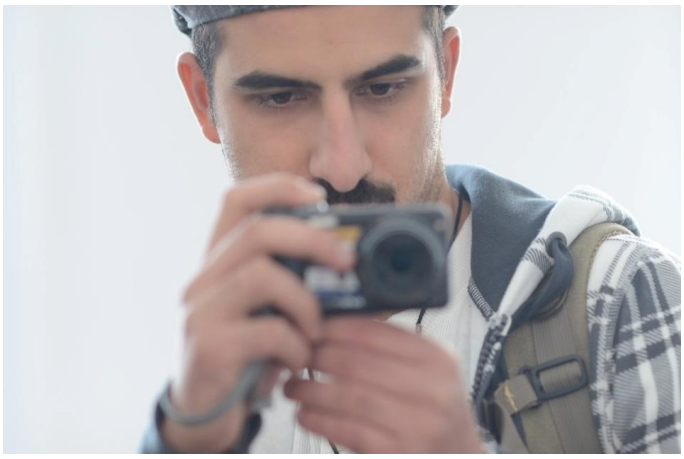

باسل خرطبيل. ©Private

باسل خرطبيل فلسطيني- سوري، ومهندس برمجيات ومن دعاة حرية التعبير. كان يعمل، قبل اعتقاله، في مجال برمجيات المصادر المفتوحة للتمكين من تبادل المعلومات. وقبض عليه في 15 مارس/آذار 2012، أثناء مغادرته مكان عمله في حي المزة، بدمشق.

أبلغت زوجته، نورا غازي الصفدي، منظمة العفو الدولية ما يلي:

"كان ذلك قبل أسبوعين من موعد زفافنا. انتظرت عودته كي نذهب معاً لشراء فستان الزفاف ونستكمل الترتيبات النهائية لحفل عرسنا. ولكن الأشهر مرت وكل ما عرفته أن باسل قد اعتقل في شعبة المخابرات العسكرية بدمشق".

عقب احتجازه للمرة الأولى، نقل باسل خرطبيل إلى سجن صيدنايا العسكري، إلى الشمال من دمشق، قبل أن يحضر أمام محكمة عسكرية ميدانية في 9 ديسمبر/كانون الأول 2012، حيث جرى استجوابه لبضع دقائق، ولكن لم يبلغ بأي شيء بشأن وضعه القانوني أو إجراءات المحاكمة. ونقل إلى سجن عدرا في 24 ديسمبر/كانون الأول 2012.

قالت زوجته: "سمح لي في نهاية المطاف بزيارته مع عائلته... وتزوجنا في سجن عدرا، في 7 يناير/كانون الثاني 2013. وأصبحنا معروفين بأننا 'عروسا الثورة السورية'".

بقي باسل خرطبيل في سجن عدرا حتى 3 أكتوبر/تشرين الأول 2015، عندما نقل إلى مكان مجهول. وتمكن من إخبار عائلته في اليوم نفسه بأنه قد أمر بحزم أمتعته، ولكن لم يبلغ بالمكان الذي سينقل إليه. ولم تتلق عائلته أي معلومات رسمية حول مصيره أو مكان وجوده، رغم ورود تقارير غير رسمية بأنه ربما يكون قد حوكم أمام محكمة عسكرية ميدانية وحكم عليه بالإعدام' في المقر الرئيسي للشرطة في القابون، بضواحي دمشق.

إن منظمة العفو الدولية تطالب بالإفراج عن باسل خرطبيل فوراً ودون قيد أو شرط، لأن اعتقاله كان حصراً بسبب أنشطته السلمية الرامية إلى تعزيز حرية التعبير.

الحملة

للمشاركة في حملة منظمة العفو الدولية ضد الاختفاء القسري، يرجى زيارة الموقع التالي:

https://www.amnesty.org/en/get-involved/take-action/detention-in-syria

المعلومات

لمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع التالي:

https://www.amnesty.org/en/documents/mde24/2579/2015/en/